إشكالية المفعول لأجله

م.م. مضر محمود يحيى أحمد

جامعة ديالى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِ العالمين والصلاةِ والسلامِ على نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم وعلى الهِ) وصحبهِ وبعد...

فاني أضعُ أمامَ القراءِ موضوعاً نحوياً من الفضلاتِ المنصوباتِ في النحوِ كما يقولُ النحاةُ وبعد التوكلِ على اللهِ أولاً وبعدَ دراستي المفعولَ لأجلهِ ثانياً ظهرت مواضيعٌ فيها خلافاتٌ وأراءٌ نحويةٌ مختلفةٌ تستحقُ الدراسةَ في بحثٍ عنوانه(اشكاليةُ المفعولِ لأجله ِ) وعلى هذا الأساسِ قمتُ بتحديدِ هذه المواضيعِ ثمَ قمتُ بوضعِ نقاطِ الاشكالِ حولها مستنيراً برأي النحاة هذا أوذاك في هذهِ القضية أو تلك ومتوجاً ذلك في النهايةِ برأي المفسر في الايةِ القرانيةِ .

لقد استعنتُ بعدة كتبِ: أولها القران الكريم الذي كان منهلي ومرجعي ثم الكتب النحوية نحو :

١ـ الكتابُ لسيبويهِ ٢ـ المقتضبُ للمبردِ ٣ـ شرحُ المفصلِ لابن يعيش ٤ـ شرح الرضي على الكافية ٥ـ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ٦ـ كتب الشروح النحوية، وفضلاً عن ذلكَ فقد استعنت ببعضِ التفاسير التي تمكنتُ من الحصولِ عليها نحو: ١ـ التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ٢ـ روح المعاني للالوسي ٣ـ الكشاف للزمخشري ٤ـ مجمع البيان للطبرسي ٥ـ التبيان في إعرابِ القرانِ للعكبري .

على أنني ولاأخفي عليكم ماواجهتني من صعوبات مثل صعوبةِ الحصول على المصادرِ الى ان ظهرَ البحثُ الى النورِ .

وفي الختامِ اتقدمُ بالشكرِ الجزيلِ اِلى كل من ساعدني في انجازِ هذا البحث والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المفعول له

تعريفُ المفعول له:

جاءَ في كتابِ سيبويه ت(١٨٠) (هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادرِ؛ لأنه عذرٌ لوقوعِ الامرِ)قالَ: ((فانتصب لأنه موقوعٌ لهُ، ولأنه تفسيرٌ لما قبله ؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه فانتصب كما انتصب(الدرهم) في قولك: (عشرون درهما)، وذلك قولك: (فعلت ذاك حذار الشر) و(فعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان) ... (وفعلت ذاك أجل كذا وكذا) فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له، كانه قيل له: (لم فعلت كذا، وكذا؟) فقال: (لكذا وكذا))[1].

فالقارئ لكلام سيبويه يُلاحظ أنه يذكر أحكام المفعول لأجله بصورة عامة ولايدخل في تفاصيلها الجزئية أعني حالات إعراب المفعول لأجله ... اِلخ وعندعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) : ((الاسم المنصوب بالفعل الذي قبله، وانما تذكره ليعرف الغرض الذي من اجله فعلت ذلك الفعل...)) [2].

وعند ابن هشام الأنصاري المصري(ت ٧٦١): ((أنه المصدر(*) لفضلة(**) المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل، (قمتُ اِجلالاً لكَ)،

---

[1] الكتاب: ٤٣٥/١، ٤٣٦، ٤٣٧.

[2] المقتصد في شرح الايضاح: ٦٦٥/١.

(*) المصدر: جاء في شرح المفصل لابن يعيش: ((وإنما سمي مصدراً لأن الأفعال صدرت عنه أي أخذت منه، كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه ...)) شرح المفصل: ٤٦/٤ .

(**) الفضلة: جاء في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ((الفضلة خلاف العمدة والعمدة ما لايستغنى عنه كالفاعل، والفضلة: مايمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة اِن لم يضر، كقولك في (ضربتُ زيداً): (ضربتُ) بحذف المفعول به .... =

ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل، ويجب في معلل فقد شرطا ان يجر باللام أو نائبها))[1].

وقد اشترطَ ابن هشام الأنصاري أن يكون المفعول له مستوفياً للشروط المذكورة في تعريفه ومتى فقد ركن من هذه الشروط فلا يعد مفعولاً لهُ ويجب حينئذٍ أن يجر بحرف التعليل[2] .

حكم إعراب المفعول لأجلــه:ـ

لقد ذكرَ ابنُ عقيل حكم إعراب المفعول لأجله بجواز النصب إذا وجدت:

١) **المصدرية:** وقد ذكر الشيخ خالد اللأزهري أن المفعول لأجله يكون مصدراً بدلالة قولهِ:

((أما كونه مصدراً لأن يشعر بالعلّيّة ؛والذوات لاتكون عللاً للأفعال غالباً؛ لأن العلل أحداث ؛والمصدر أسم للحدث فلا يجوز: (جئتُكَ السَّمنَ والعسلَ) بالنصب ؛لأنه أسم عين لا مصدر ؛وهذا الشرط قالهُ الجمهور وأجازَ يونس بن حبيب: (أما العبيدَ) بالنصب (فذو عبيد) زاعماً أن قوماً من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخصُ شخصاً بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد . وتأول نصب(العبيد) على أنه مفعول لهُ ؛وإن كانَ غير مصدر (بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيدٍ) ؛ف(العبيد) علة للذكر وهذا النصب أنكرهُ سيبويه وقبَّحه ؛وقال: إنه لغة خبيثة قليلة ؛وإنما يجوز على ضعفه ؛إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم

=قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ ﴾ الليل: ٥ واعطيت زيداً ومنه قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۝٥ ﴾ الضحى: ٥ ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :١٣٠/٢

[1] شرح شذور الذهب: ٢٥٣،، وشرح المفصل: ١/ ٤٤٩، وشرح الاجرومية: ٣٣٩ وينظر: شرح ملحة الاعراب: ٨٩.

[2] ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٥٢.

؛وأولهالزجاج على التقدير: أما تملك العبيد؛ أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر)) (١) .

٢) **إبانة التعليل:** وقد ذكر الشيخ خالد الأزهريسبب كون المفعول لأجله علة بقولهِ:

((لأنه الباعث على الفعل وأستشكل جعل العلّيّة شرطاً ؛لأنها محل الشروط ومحل الشروط لايجعل شرطاً وجوابه بأن هذه شروط لنصبه ؛لالتحقيق ماهييته (عَرَضاً كان)؛ بفتح العين والراء المهملتين ؛وهو ماليس حركة جسم من وصف غير ثابت؛ كما تقدم في باب التعدي واللزوم؛ فسقط ماقيل: إن الغرض؛ بالغين المعجمة ؛ماكان باعثاً على الفعل؛ وجودهُ ؛متأخراً عنهُ؛ فلا يصح تمثيلهُ بقولهِ (كرَغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض)؛ وهو ما كان جبلياً من الأوصاف اللازمة؛ (ك قعد عن الحربِ جبناً) فاإن الجبنَ وصف جبلي لازم)) (٢).

٣) **اتحاد المفعول لأجله مع عامله في الوقت والفاعل:**

اما عن سبب اشتراط المفعول لاجله الاتحاد مع عامله في الوقت والفاعل فقد علله ابن يعيش قائلا: ((وأما اشتراط كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل؛ فلأنه علة وعذر لوجود الفعل، والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل، وإذا كان متضمنا له، صار كالجزء منه يقتضي وجوده فإذا كان ذلك كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك، نحو (ضربتهُ تقويماً لهُ، وتاديباً) فكما أن الضرب لك، فكذلك التقويم والتاديب لك إذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل، لخلا الفعل عن علة وذلك لا يجوز؛ لأن

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٥٠٩/١ .

(٢) المصدر نفسه :٥١٠/١.

العاقل لايفعل فعلاً إلاّلعلةٍ ما لم يكن ساهياً أو ناسياً))[١] وكذلك أوضحَ ابن يعيش شرط اتحاد المفعول لأجلهِ مع عامله[*] في الوقت قائلاً: ((وأما اشتراط كونه مقارناً لهُ في الوجود فلانهُ علة الفعل، فلم يجز أنَّ اكرامكَ الزائرَ أمسِ) كان محالاً؛ لان فعلك لا يتضمن فعل غيرك))[٢] يخالفه في الزمان فلو قلت: (جئتكَ اكرامكَ الزائِرَ أمسِ) كان محالاً؛ لآن فعلكَ لايتضمن فعل غيرك))[٣].

٤) **أما كونهُ قلبياً:** فقد ذكر الشيخ خالد الأزهري شرط كونهُ قلبياً بدلالة قولهِ:

((أي :من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل؛ والحامل على الشئ متقدم عليه؛ وأفعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز: (جئتُكَ قراءة للعلم) من أفعال اللسان؛ (ولا قتلاً للكافر) من أفعال اليد وهذا الشرط قالهُ ابن الخباز وغيرهُ كالرُّندي ويجوز (إرادة قراءة العلم) ؛و(أبتغاءَ قتل الكافر) وهذا الشرط مستغنى عنهُ بشرط الإتحاد الزمان لأن أفعال الجوارح لاتجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قالهُ الشابطي وأجاز الفارسي (جئتُكَ ضربَ زيدٍ) أي لتضرب َزيداً)) [٤] .

---

[١] شرح المفصل :٤٥١/١.

[*] قالَ مصطفى الغلاييني في كتابه جامع الدروس العربية في العامل: ((العامل ما يحدث الرفع أو النصب، أو الجزم أو الخفض فيما يليه والعوامل هي الفعل وشبهه، والأدوات التي تنصب المبتدا وترفع الخبر والأحرف التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر وحروف الجر والمضاف والمبتدا)) جامع الدروس العربية: ٣/ ٥٩٧.

[٢] المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[٣] شرح المفصل: ١/ ٤٥١.

[٤] شرح التصريح على التوضيح :٥١٠/١.

ولكن إذا فقد المفعول لأجله أحد هذه الشرائط الثلاثة ؟

قال ابن يعيش: ((فإن فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه، ولم يكن بد من اللام، فلا تقول: (جئتكَ زيداً) ولا (أكرامكَ الزائر) ولا (خرجتُ اليومَ مخاصمتكَ زيداً أمسِ) وإنما تقول: (جئتكَ لزيدٍ، ولاكرامكَ الزائر، ولمخاصمتكَ زيداً أمسِ) (١) ولكن ابن عقيل قال: ((ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط، نحو (هذا قنعَ لِزُهدٍ))) (٢)

لماذا أوجب ابن يعيش النصب في الشرائط الثلاثة ؟

قال ابن يعيش: ((وإنما وجب النصب فيما اجتمع الشرائط الثلاث المذكورة، وامتنع فيما خرج عنه من قبل ان والفعل لما تضمن المفعول له، ودل عليه، وكان موجوداً بوجوده اشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل، نحو (ضربتُ ضربةً، وضرباً))، فكما نصبت (ضربةً) و (ضرباً) ب(ضربتُ) من حيث أن الفعل كان متضمناً ضروب المصادر ودالا عليها، فكذلك نصبت المفعول له إذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة، نحو (ضربتهُ تاديباً) وصار في حكم (ادبتهُ تاديباً) وجرى مجرى ما ينتصب به من المصادر، إذا كان نوعا من الأول، ولم يكن من لفظه، نحو: (رجعَ القهقرى) و (عدا الجمزى) فأما إذا فقد منه شرط من هذه الشروط، خرج عن شبه المصدر، وجرى مجرى سائر الأجنبية فلم يتعد إليه الفعل اللازم والمنتهي في التعدي إلاّ بحرف جر، وخص باللام؛ لأنها تدل على الغرض والعلة فاعرفه)) (٣).

أحوال المفعول له

المفعول له المستكمل للشروط له ثلاثة أحوال:

---

(١) شرح المفصل :٤٥٢/١.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :١٥٨/٢.

(٣) شرح المفصل :٤٥٢/١.

١) مجرد من الألف واللام والإضافة .
٢) أن يكون مقترن بأل .
٣) أن يكون مضافا[١].

يقول ابن عقيل: ((وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب، نحو (ضربتُ ابني تاديباً)، ويجوز جره ،فتقول: (ضربتُ ابني لتاديبٍ) ... وما صحب الألف واللام بعكس المجرد، فاكثر جره، ويجوز النصب ف (ضربتُ ابني للتاديبِ) أكثر من (ضربتُ ابني التاديبَ)، ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف: لا اقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ف(الجبنَ) مفعول له أي: لا اقعدُ لاجلِ الجبنِ .. وأما. المضاف فيجوز فيه الأمران ــ النصب، والجر ــ على السواء ــ فتقول: (ضربتُ ابني تاديبهُ، ولتاديبهِ))) [٢] .

ما معنى ما جاء في كتاب سيبويه (هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر؟)

أوضح ابن يعيش معنى المفعول له عندما يكون علة وعذر لوقوع الفعل قائلا: ((وإنما قلنا: إنه علة وعذر لوقوع الفعل؛ لأنه يقع في جواب (لِمَ فعلتَ) كما يقع الحال في جواب (كيفَ فعلتَ)) [٣]

لماذا أصل المفعول له أن يكون باللام ؟

قال ابن يعيش: ((وإنما كان أصله أن يكون باللام؛ لأن اللام معناها العلة، والغرض، نحو: (جئتكَ لتكرمني) و(سرتُ لادخلَ المدينة) أي:

---

[١] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٥٩/٢.

[٢] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٦٢/٢.

[٣] شرح المفصل :٤٤٩/١.

(الغرض من مجيئي الإكرام، والغرض من (السير دخول المدينة، والمفعول له علة الفعل، والغرض به)) (١)

ما الفرق بين لام المفعول له وواوالمفعول معه ؟

لقد عقد ابن يعيش فرقا بين لام المفعول له وواو المفعول له وقد بين أن لام المفعول لهيسوغ حذفها بخلاف واو المفعول معه فإنه لايجوز حذفها قائلا: ((والفعل يكون لازما أو منتهيا فعدّي باللام، وقد تحذف هذه اللام، فيقال: (فعلتُ ذاكَ حذار الشر) و (أتيتكَ مخافةَ فلان)، وأصله: لحذار الشر، ولمخافة فلان، فلما حذفت اللام، وكا ن موضعها نصبا، تعدى الفعل بنفسه، فنصب كمافي قوله تعالى ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ فَلَمَّآ أَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ قَالَ رَبِّ لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّٰيَۖ أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖ إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَاۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ ١٥٥ ﴾ الأعراف: ١٥٥ (واستغفرتُ اللهَ ذنباً) فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه، فإنه لا يسوغ حذفها لا تقول: (استوى الماءُ الخشبةُ)؛ وذلك لأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه؛ وذلك لأنه لابد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لايفعل فعلا إلاّ لغرض وعلة، وليس كل من فعل شيئا يلزمه أن يكون له شريك، أو مصاحب)) (٢)

هل يجوز حذف اللام والمصدر معا ؟

من الواضح أنه لا يجوز حذف الاثنان؛ لأن ذلك يزيل معنى العلة، ويلتبس بالمفعول به إذ قال ابن يعيش: ((لا يجوز حذف اللام والمصدر معا، فتقول في (قصدتكَ لأكرامِ زيدٍ): (قصدتكَ زيداً) وأنت تريد: لزيدٍ، لزوال

---

(١) شرح المفصل :٤٤٩/١.

(٢) المصدر نفسهُ:٤٥٠/١ .

معنى اللام وربما اوقع في بعض الأماكن لبسا بالمفعول به ، ألا ترى انك اذا قلت: (جئتُ زيداً)، وأنت تريد لزيدٍ، التبس بالمفعول به)) (١).

لماذا يتوجبُ في المفعول له أن يكون مصدرا والعامل فيه من غير لفظه ؟

قالَ ابن يعيش: ((اعلم أن المفعول له لا يكون إلاّ مصدرا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله، وإنما يذكر علة وعذرا لوقوع الفعل، وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصدرا؛ لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنما يكون حدثا لا عينا وذلك من قبل أن الفعل أما أن يجتذب به فعل اخر كقولك: (احتلمتكَ لاستدامةِ مودتكَ) و(زرتكَ لابتغاءِ معروفكَ) ف(استدامةُ المودةِ) معنى يجذب بالاحتمال، و(ابتغاءُ الرزقِ) معنى يجذب بالزيارة، وأما أن يرفع بالفعل الأول معنى حاصل، كقولك: (فعلتُ هذا حذرَ شرك)، فالحذر معنى يتوصل بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معان تحدث وتنقضي، فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه، نحوقولك: (زرتكَ طمعاً في برِّكَ)، (وقصدتكَ رجاء خيركَ) فالطمع ليس من لفظ (زرتُكَ)، (والرجاءَ) ليس من لفظ (قصدتكَ)، ولا تقول: (قصدتكَ للقصدِ)، ولا (زرتكَ للزيارةِ)؛ لأن المفعول له علة لوجود الفعل والشيء لا يكون علة لنفسه،إنمايتوصل به إلى غيره)) (٢)

وخلاصة الكلام أن ابن يعيش قد أوجب أن يكون المفعول له مصدرا ؛ لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي إنما يكون حدثا والمصادر

---

(١) شرح المفصل :٤٥٠/١ .

(٢) المصدر نفسهُ:٤٤٩/١.

معان تحدث وتنقضي وكذلك لماذا أوجب أن يكون المفعول له العامل فيه من غير لفظه؛ لأن المفعول له علة لوجود الفعل وليس علة لنفسه .

هل يجوز إنابة المفعول لأجله عن نائب الفاعل؟

جمهرةُ النحاةِ لا يجوزونَ ذلكَ ولكن الاخفش يجوزُ ذلكَ والشاهد قولُ الشاعرِ:

يُغضِي حياءً ويُغضَى من مَهَابتهِ فلا يُكَلم الا حينَ يَبتسِمُ(١) (٢)

فابن يعيش لايجوز إنابة المفعول لأجله عن الفاعل بدلالة قوله: ((فقوله (من مهابتهِ) في موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون (من مهابتهِ) في موضع اسم ما لم يسم فاعله ؛ لأن المفعول لا يقام مقام الفاعل، لئلا تزول الدلالة على العلة)) (٣) .

تنكير وتعريف المفعول لأجله :

لقد ذكر ابن عصفور الأشبيلي الأندلسي أن المفعول لأجلهِ يكون معرفة ونكرة وذلك في كتابهِ المقرب (٤) .

قال ابن يعيش :((قال صاحب الكتاب: ويكون معرفة ونكرة ... قال الشارح: إنما قال ذلك ردا على من زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له، نحو (ضربتهُ تادیباً لهُ) من قبيل المصا در التي تكون حالا نحو: (قتلتهُ صبراً) و (اتيتهُ ركضاً) أي: صابراً، راكضاً، حكى ذلك ابن السراج وغيره

---

(١) ينظر الأصول في النحو: ٢٠٦/١ .

(٢) ديوان الفرزدق: ١٧٩/٢ .

(٣) شرح المفصل :٤٥١/١.

(٤) المقرب :٢٢٧.

... فهو عندهم نكرة، و(مخافة الشر) ونحوها مما هو مضاف من قبيل (مثلكَ) و(غيركَ) و(ضاربُ زيدٍ غداً) في نية الأنفصالِ ...)) (١)

اما المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد فقد قال: (ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن المفعول لاجلهِ يجب أن يكون نكرة لأنه ــ فيما زعم ــ كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلاّ نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل، فال هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافاً إلى معرفة فاضافته لفظية لا تفيد تعريفا، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمهُ الله في هذه المسألة لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر ومما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ١٩ ﴾ البقرة: ١٩ ، والقول بزيادة الحرف أو بأن الأضافة لفظية خلاف الأصل، فلا يصار إليه))(٢) .تعليقات العلماء على هذا الشاهد القرآني الكريم :

١) جارالله الزمخشري عندما علقَ على الشاهد القرآني: بقوله (حذرَ الموتِ) حيث جاء المفعول لأجله معرفا بالأضافة ومنصوب وهو رد على مذهب أبي عمر الجرمي وقوله (من الصواعقِ) ، في موضع نصب على أنه مفعول لأجله غير صريح أي من خوف الصواعق وهو متعلق بيجعلون (٣).

---

(١) شرح المفصل :٤٥٣/١.وينظر الأصول في النحو: ٢٠٨/١.

(٢) حاشية شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :١٦٠/٢.

(٣) ينظر تفسير الكشاف :٩١/١.

٢) (من الصواعقِ) عند العكبري ((أي من صوت الصواعق وحذر الموت مفعول له وقيل مصدر أي يحذرون حذراً مثل حذر الموت والمصدر هنا مضاف إلى المفعول به)) [١].

٣) عند ابن عاشور ((من الصواعق للتعليل أي لأجل الصواعق ... ونظير هذا قولهم سقاء من العَيمة بفتح العين وسكون الياء وهي شهوة اللبن؛ لأن العَيمة سبب السقي والمقصود زوالها إذ المفعول لأجله هو الباعث وجوده على الفعل سواء كان مع ذلك غاية للفعل وهو الغالب أم لم يكن كما هنا ... حذر الموت مفعول لأجله وهو هنا علة وغاية معاً))[٢] .

٤) عندَ الالوسي ((حذرَ الموتِ نصب على العلة لـ(يجعلون) وإن كان من الصواعق في المعنى مفعولا له لم كان هنا نوعان منصوب ومجرور ولزوم العطف في مثله غير مسلم خلافا لمن زعم ولا مانع من أن يكون علة له مع علته كما أن من الصواعق علة له نفسه ... وجعله مفعولا مطلقا لمحذوف أي يحذرونَ – حذرَ الموتِ بعيد))[٣]

أ) قول الشاعر:

واغفر عوراءَ الكريمِ ادخارَهُ واعرض عن شتمِ اللئيمِ تكرما[٤]

قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ((جئتكَ ابتغاءً للخيرِ، فتنصب والمعنى معنى اللام، وكذلك قول الشاعر: واغفر عوراءَ الكريمِ ... الخ)) [٥].

---

[١] التبيان :٣٩/١.

[٢] التحرير والتنوير: ٣٢٠/١ .

[٣] روح المعاني: ١٧٦/١.

[٤] ديوان حاتم الطائي :٢٢٤.

[٥] المقتضب: ٣٤٨/٢.

فالشاهد فيه (ادخارَهُ) حيث جاء معرفة بالإضافة مع الضمير وهو رد على الجرمي والرياشي وقوله (تكرماً) مفعول لأجله مستوفيا للشروط منصوب منكر غير معرف ولا مضاف [1] .

ب) قول العجاج:

يركبُ كل عاقرٍ جمهورِ مخافةً وزعلَ المحبورِ
والهول من تهولِ الهبور[2]

((والشاهد فيه وقوع (مخافةً) مفعولا له وهو نكرة، ووقوع (زعل) و(الهول) كذلك وهما معرفتان)) [3] .

شاهد قرأني على المفعول لأجلهِ كونهُ قلبياً

سأستعرض ما قالهُ بعض العلماء في الأية القرأنية الكريمة:

١- قال السيوطي: ((وشرط بعض المتأخرين فيه، أن يكون من أفعال النفس الباطنة ... وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته في الوقت والفاعل، نحو ضربتُ ابني تاديباً ...ولم يشترط ذلك سيبويه ولاحد من المتقدمين، فيجوز عندهم: أكرمتكَ أمسِ طمعاً غداَفي معروفكَ، وجئتُ حذرَ زيدٍ، ومنه قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ١٢﴾ الرعد :١٢. ففاعل الأراءة هو الله ،والخوف والطمع من الخلق))[4].

وأما ابن هشام الأنصاري فقد قال في الاية القرأنية أعلاه: ((....أي فتخافون خوفاً ،وتطمعون طمعاً ،وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر

---

[1] ينظر شرح المفصل: ٤٥٤/١.

[2] ديوان العجاج: ٣٥٤/١-٣٥٥.

[3] شرح المفصل: ٤٥٣/١.

[4] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٩٠٨/٢.

المؤكد إلا فيما استثنى ، أو خائفين وطامعين ،أو لأجل الخوف والطمع ،فإن قلنا: لايشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر المعلل ،وهو اختيار ابن خروف فواضح، وإن قيل باشتراطهِ فوجهه(أن يريكم) بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية، لا الاراءة، أو الأصل: إضافة ً واطماعا ً، وحذفت الزوائد ...)) (١).

أما الزمخشري فقد قال في(خوفا ً وطمعاً) ((لا يصلح أن يكونا مفعولا لها؛ لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلاّ على تقدير حذف المضاف، أي: إرادة خوف وطمع أو على معنى أخافة وإطماعاَ ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال من البرق، كأنه في نفسه خوف وطمع، أو على: ذا خوف وذا طمع أو من المخاطبين، أي: خائفين وطامعين ومعنى الخوف والطمع: أن وقع الصواعق يخاف عند البرق، ويطمع في الغيث ...)) (٢)

اما الاستاذ الشيخ الطاهر ابن عاشور فقد ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري في تفسيره (٣) أما الألوسي في تفسيره روح المعاني فقد ذهب الى عدم اشتراط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل قائلا: ((وهو الذي يقوى في ظني واستدل على جواز عدم التشارك بما ذكرناه في حواشينا على شرح القطر للمصنف ... وقيل: الخوف والطمع موضوعان موضع الانبات في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾ نوح :١٧ .

هما مفعول لهُ بأعتبار أن المخاطبين رائيين؛ لان إرائتهم متضمنة لرؤيتهم والخوف والطمع من افعالهم فهم فعلوا الفعل المعلل بذلك وهو الرؤية فيرجع الى معنى قعدتُ عن الحربِ جبناً ... ورد ذلك المولى أبو

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/٢١٩.

(٢) تفسير الكشاف: ٢/٤٩٨.

(٣) ينظر التحرير والتنوير: ٦/١٠٣ .

السعود بأنه لا سبيل إليه؛ لأنه ما وقع في معرض العلة الغائية لاسيما الخوف لايصلح لرؤيتهم وتعقبه عزمي زادة وغيره بانه كلام واه لأن القائل صرح بأنه من قبيل قعدتُ عن الحربِ جبناً ويريد أن المفعول له حامل على الفعل وموجود قبله وليس مما جعل في معرض العة الغائية كما قالوا في ضربته تاديباً فلا وجه للرد عليه بما ذكر، وقيل التعليل هنا مثله في لام العاقبة لا أن ذلك من قبيل قعدت عن الحرب جبناً كما ظن؛ لأن الجبن باعث على القعود دونهما للرؤية وهو غير وارد ؛لأنه باعث بلا شبهه واعترض عليه العزمي بأن اللام المقدرة في المفعول له لم يقل أحد بأنها تكون للام العاقبة ولا يساعده الاستعمال وهو ليس بشىء)) (١).

هل يجوز حذف المفعول لأجلهِ؟

وقد ذكرَ عباس حسن فضلاً عن ذلك ((أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف ،كأن يقال: (إن اللهَ أهلٌ للشكرِ الدائمِ ،فأعبدهُ شكراً، واطعهُ) والتقدير: اطعهُ شكراً ،فحذف الثاني لدلالة الأول عليه ، ومثل: (أنَّ الضيفَ الذي سيزورنا جديرُ ان نظهرَ لهُ التكريمَ في كلِّ حركاتتنا فنقف تكريماً ونتقدمُ عندَ قدومهِ تكريماَ، ونصافحهُ .....) أي: نصافحهُ تكريماً ومثل هذا ماسبق من قول ابن مالك: (جُد شكراً وَدِن ....))) (٢).

هل يجوز حذف عامل المفعول لأجلهِ؟

ذكرَ ابن مالك في شرح التسهيل أنهُ يجوز حذف عامل المفعول لأجلهِ(٣).

---

(١) روح المعاني: ١١٢/٧.

(٢) النحو الوافي :١٩٠/٢-١٩١.

(٣) شرح التسهيل :١٢٦/٢.

لقد ذكرَ عباس حسن ((جوازُ حذف عاملهُ لوجود قرينة(*) تدل عليه نحو: بعداً عن الضوضاءِ في اجابةِ من سألَ: لمَ قصدتَ الضواحيَ ؟...))(١) .

هل يجوز تعدد المفعول لهُ ؟

((لايجوز تعدد المفعول لهُ منصوباً أو مجروراً، ومن ثم منع في قولهُ تعالى ﴿وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا لِّتَعۡتَدُواْۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥۚ ٢٣١﴾ البقرة: ٢٣١ فتعلق(لتعتدوا) بـ (تمسكوهن) على جعل ضراراً مفعول لهُ، وإنما يتعلق بهِ على جعل: (ضرارا) حالاً)) (٢).

قالَ عباس حسن في الحديث عن التعدد: ((فيجب الاقتصار على واحد للعامل الواحد ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه ....)) (٣) .

وعند العكبري ضرراً مفعول لأجلهِ أو مصدر في موضع الحال أي مضارين.... (٤).

وجاء في كتاب التعريفات ((أمر يشير إلى المطلوب))(٥)

وأما الطبرسي فقال: ((ضراراً نصب على الحال من الواو في تمسكوهن تقديرهُ ولا تمسكوهن ...)) (٦)

(*) جاء في موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ((المقصود بالقرينة الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه)) ١٢٢٨/٥

(١) النحو الوافي :٢/١٩٠-١٩١.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :٢/١٠١.

(٣) النحو الوافي :٢/١٩١.

(٤) التبيان :١/١٨٣.

(٥) التعريفات : ١٥٢

(٦) مجمع البيان :١/٢٣٨.

اما الألوسي فقد قال: ((ولا يجوز عليهِ أن يكون هذا علة لما كان هو لهُ إذ المفعول لهُ لايتعدد إلاّ بالعطف، أو على البدل – وهو غير ممكن لاختلاف الإعراب – ويجوز أن يكون كذلك على الوجه الثاني وجوز تعليقهُ بالفعل مطلقاً إذا جعلت اللام – للعاقبة ولا ضرر في تعدي الفعل إلى علة وعاقبة لاختلافهما ....)) (١)

هل يجوز تقديم المفعول لهُ على عاملهِ ؟

أجازَ الأشموني تقديمهُ على عاملهُ منصوباً أو مجروراً (٢)

وأجاز السيوطي تقديمهُ على عامله ، ومنعه تغلب وطائفة وردّ بالسماع قال:

فمَا جَزَعاً وربِّ الناسِ أبكي ولا حرصاً على الدنيا اعتراني(٣)

وقال:

طرِبتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطرَبُ ولالعباً مني وذو الشيبِ يلعَبُ(٤)(٥)

---

(١) روح المعاني: ٥٣٧/١.

(٢) ينظر شرح الأشموني :٣٨٩/٢.

(٣) هو لجحدر بن مالك في الدرر: ٨٠/٣.

(٤) هو لكميت بن زيد في جواهر الأدب :٣٦.

(٥) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :١١٠/٢.

نتائج البحث

١) لايجوز تعدد المفعول لاجلهِ منصوباً كان ام مجروراً .

٢) يجوز ان يأتي المفعول لاجلهِ معرفاً ومنكراً ومستشهداً بالايات القرأنية الكريمة ،وبكلام سيبويه والشعر العربي .

٣) لايشترط في مجيء المفعول لاجلهِ كونهُ قلبياً مستشهداً في ذلك بالآيات القرأنية وبكلام النحاة .

٤) ياتي المفعول لاجلهِ مجروراً من (أل والاضافة) والاكثر فيهِ النصب ويجوز جره .

٥) المفعول لاجلهِ المحلى بأل فالاكثر جره ويجوز نصبهُ .

٦) المفعول لاجلهِ المضاف فيجوز فيهِ الامران فيهِ الجر – والنصب على السواء .

٧) لايجوز حذف اللام والمصدر معاً في باب المفعول لاجلهِ ،في نحو (قصدتكَ لاكرام زيدٍ): (قصدتكَ زيداً) لزوال معنى اللام وربما أوقعَ في بعض الاماكن لبساً .

٨) لايجوز انابة المفعول لاجلهِ عن الفاعل على رأي جمهرة النحاة ولكن الاخفش جوزَ ذلك .

٩) اوجب ابن يعيش ان يكون المفعول لهُ العامل فيه من غير لفظهِ لان المفعول لهُ علة لوجود الفعل وليسَ علة لنفسه.

١٠) اوجبَ ابن يعيش اشتلراط اتحاد المفعول لاجلهِ معَ عامله في الوقت وذلك لان المفعول لاجلهِ علة الفعل، ولا يجوز ان يخالفه في الزمان.

١١) اوجب ابن يعيش المفعول لاجله ان يكون مصدرا وذلك لانه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي انما يكون حدثا لا عينا، والمصادر معان تحدث وتنقضي فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة .

قائمة المصادر

القرآن الكريم

١) التبيان في إعراب القرآن – تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين – العكبري ت (٦١٦ هـ) وضع حواشيهُ محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان –ط٢ –٢٠١٠ م .

٢) التعريفات – السيد الشريف علي بن محمد بن محمد الجرجاني – شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر – لا. ط– ١٣٥٧هجري– ١٩٣٨ميلادي.

٣) تفسير التحرير والتنوير– تأليف سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس لا. ت– لا.ط.

٤) تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التاويل – تأليف الإمام أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري(٤٦٧ –٥٣٨ هجري) – رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين– دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – لا.ط – ١٤٢٧هجري–٢٠٠٨ميلادي.

٥) جامع الدروس العربية – الشيخ مصطفى الغلاييني – راجع هذه الطبعة ونقحها – سالم شمس الدين – المكتبة العصرية – صيدا– بيروت– لا.ط – ١٤٢٨ هجري– ٢٠٠٧ ميلادي .

٦) جواهر الأدب فب معرفة كلام العرب – الإمام علاء الدين بن علي الأربلي –صنعة اميل بديع يعقوب – دار النفائس –بيروت – لبنان – ط١ – ١٩٩١ميلادي .

٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية – أحمد بن الأمين الشنقيطي – تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – ط١- ١٩٨١ميلادي

٨) ديوان العجاج – رواية عبد الملك بن قريب وشرحه – تحقيق عبد الحفيظ السطلي – توزيع مكتبة اطلس –دمشق –لا.ط- لا.ت.

٩) ديوان حاتم الطائي – صنعة يحيى بن مدرك الطائي – رواية هشام بن محمد الكلبي – دراسة عادل سليمان جمال – مكتبة الخانجي – القاهرة –ط٢ – ١٩٩٠ميلادي

١٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني – تأليف العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (١٢٧هجري) – ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط١- ١٤١٥هجري – ١٩٩٤ميلادي .

١١) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك – تاليف محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة – ٢٠٠٤ميلادي .

١٢) شرح الأجرومية – ابن أجروم (ت ٧٢٣هجري) شرحه فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين – قدم له ووضع حواشيه عبد الله خليل محمد صقر – المكتبة العلمية – بيروت –لا. ت .

١٣) شرح الأشموني على الفية ابن مالك المسمى (منهج السالك الى الفية ابن مالك) حققه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد – ط٢ – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر – ١٣٥٨ هجري – ١٩٣٩ميلادي .

١٤) شرح الرضي على الكافية – ابن الحاجب – لا. ط – لا.ت .

١٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري –تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – القاهرة – مصر – ٢٠٠٤ميلادي .

١٦) شرح المفصل للزمخشري– تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هجري) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د.أميل بديع يعقوب – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – ط١– ١٤٢٢هجري – ٢٠٠١ميلادي .

١٧) شرح ملحة الإعراب – للقاسم بن محمد الحريري (ت ٥١٦ هجري) تعليق د. ياسين جاسم المحيميد – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤٢٢هجري – ٢٠٠١ميلادي

١٨) الكتاب – تأليف عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب ب (سيبويه) –علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١– ١٤٠١هجري – ١٩٩٩ميلادي .

١٩) معاني النحو– تاليف د. فاضل صالح السامرائي – شركة العاتك للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة –درب الاتراك – خلف الجامع الأزهر – توزيع مكتبة أنوار دجلة (بغداد) – ط٢ – ١٤٢٣هجري – ٢٠٠٣ ميلادي .

٢٠) المقتصد في شرح الايضاح – لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية ١٧العراقية – دار الرشيد للنشر – ١٩٨٢م.

٢١) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب – تأليف جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هجري) تحقيق وتعليق – بركات يوسف

هبود – شركة دار الارقم بن ابي الارقم للطباعة والنشر والتوزيع – ط١ – بيروت – لبنان – ١٤١٩هجري – ١٩٩١ميلادي .

٢٢) المقتضب – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هجري) – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر – لا. ط– عالم الكتب – بيروت – لا. ت .

٢٣) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي – شركة الخياط للكتب والنشر بيروت .

٢٤) النحو الوافي –تأليف عباس حسن – نشر مكتبة المحمدي – ط١ – بيروت– لبنان ١٤٢٨– ٢٠٠٧م .

٢٥) همع الهوامع في شرح جمع البجوامع – الإمام جلال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هجري) – تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط٢ – ١٤٢٧هجري – ٢٠٠٦ميلادي .

* * *